

تقرير مجلس الإدارة

بالرغم مما سبق، ومع اقتراب نهاية العام بدأت علامات التعافي والانتعاش الاقتصادي تتضح، وتمت استعادة الثقة والتفاؤل الحذر ببدأ النمو الاقتصادي خلال عام ٢٠١٠.

يشر مجلس إدارة بنك البحرين الوطني أن يقدم تقريره السنوي الثالث والخمسين عن أعمال البنك والبيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

بيئة العمل العامة

تميز عام ٢٠٠٩ في كونه واحداً من أصعب الأعوام التي عقيت الأزمة المالية العالمية وتبعاتها، حيث شهدت العديد من اقتصاديات الدول المتقدمة معدلات نمو سلبية بعد سنوات عديدة من النمو القوي. ولم تكن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمنأى عن هذه التطورات التي شهدتها العالم، حيث حققت تباطؤاً ملحوظاً في معدلات النمو والاستثمارات. وبالرغم مما سبق، ومع اقتراب نهاية العام بدأت علامات التعافي والانتعاش الاقتصادي تتضح، وتمت استعادة الثقة والتفاؤل الحذر ببدأ النمو الاقتصادي خلال عام ٢٠١٠. فقد تحولت معدلات النمو من سلبية إلى إيجابية وذلك جراء تدخل الحكومات على نطاق دولي وما نتج عنه من تقليص في حجم الغموض وعدم اليقين حيال تداعيات الأزمة وإلى خفض المخاطر المتعلقة بنظام الأسواق المالية. وتعتبر السياسات المالية القوية للعديد من حكومات الدول المتقدمة والصاعدة من أهم العوامل المحركة لهذا الانتعاش، بما في ذلك الضمانات المقدمة للمؤسسات المالية، ورؤوس الأموال التي تم ضخها لتوفير السيولة، والتدخلات لتنظيم أسواق الائتمان، الأمر الذي أدى إلى دعم معدلات الطلب، وتبديد المخاوف من حدوث كساد عالمي وشيك.

وقد لعبت الأنشطة العقارية بالإضافة إلى الضغوطات على الميزانيات العمومية للمؤسسات المصرفية دوراً أساسياً في تباطؤ الاقتصاد العالمي، وقد لا يشهد هذان العاملان انتعاشاً قوياً لبعض الوقت. وقد بدأت أسعار المنازل بالانخفاض في بعض اقتصاديات الدول المتقدمة، إلا أن العديد من هذه الأسواق لا تزال أمام خطر مواجهة المزيد من الهبوط وعدم الاستقرار.

وبفضل السياسات والمبادرات التي اتخذتها حكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الوقت المناسب، فقد أدى ذلك إلى تحقيق الاستقرار وإلى تخفيف من حدة التراجع في معظم هذه الدول. وقد ساعدت الاحتياطات المالية الضخمة التي تحتفظ بها دول الخليج حكوماتها في مواجهة الأزمة المالية بشكل أفضل من كثير من بلدان العالم، كما ساعدتها في الاستمرار في تنفيذ معظم مشاريع التنمية المرسومة.

ونتيجة لذلك، فإن اقتصاد هذه الدول بدأ يظهر علامات نمو ولو بمعدلات أقل مقارنة بما حققه خلال السنوات السابقة. وقد أثارت الأزمة الأخيرة التي شهدتها إمارة دبي والتي تزامنت مع نهاية العام الكثير من المخاوف والتوجس إزاء فرص النمو المستقبلية بالنسبة للمنطقة بشكل عام، ولكن تدخل حكومة أبوظبي المدروس والذي اتخذته في الوقت المناسب قد ساهم في تبديد المخاوف إزاء عجز إمارة دبي عن دفع ديونها، وهو ما كان سيعود على منطقة الخليج بآثار سلبية بالغة على أجواء الثقة في المجتمع الدولي. وقد بدأت بيئة العمل الخارجية بالتحسن بشكل تدريجي، وبدأت الأوضاع المالية بالانفراج، حيث اتجهت أسعار النفط نحو الارتفاع وذلك مع استعداد منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) لتلبية الزيادة في معدلات الطلب في المستقبل القريب. واستعادت معدلات النمو في الودائع والتدفقات الرأسمالية عافيتها وفي نفس الوقت الذي سارت فيه الظروف التمويلية التي تسود الأنظمة المصرفية في المنطقة نحو التحسن.

ومع تزامن توقف صندوق النقد الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة عن تدخله النقدي الضخم غير المسبوق والذي استخدمه كإجراء لمواجهة أسوأ أزمة مالية منذ الكساد الكبير. ومع تغير أولويات صندوق النقد الاحتياطي الفيدرالي من تنشيط نمو الإقتصاد إلى تفادي التضخم، فإننا على الأرجح سنشهد انعكاساً في اتجاه معدلات الفائدة متمثلة في الارتفاع التدريجي. وقد تكون الإيرادات المستقبلية للبنوك محدودة على مستوى عالمي نظراً لوجود آثار متبقية من خسائر القروض المتعثرة والتي تكبدتها هذه البنوك نتيجة تبعات الأزمة المالية العالمية وانهيار السوق العقاري.

الأداء العام

على خلفية الأزمة المالية العالمية وتحديات بيئة العمل الإقليمية، حقق البنك نسبة معقولة من النمو خلال العام، وذلك ضمن إطار أهداف البنك بعيدة المدى والتي تتمثل في تحقيق عوائد ثابتة بدون التفريط في سياسة المخاطر. وقد تركزت استراتيجياتنا خلال العام على زيادة وتوسعة أنشطة أعمالنا في الأسواق المحلية وذلك لتحقيق إيرادات أكبر من النمو في حجم أعمالنا المصرفية الأساسية. وعكست نتائجنا تحسناً في هوامش الإئتمان، ونجاحاً في تنشيط حركة الودائع الأساسية وذلك بفضل الإدارة المرنة والفعالة للودائع وتنوع مصادر الدخل، كما كان لإدارة مصروفات التشغيل بفعالية عالية من المساهمة في تحسن هوامش الربحية للبنك.

NBB



تقرير مجلس الإدارة

٢٠٠٨	٢٠٠٩	كما في ٣١ ديسمبر
٤٦,٢٩٧,٦٧٣	٤٦,٠٢٧,٩٩٢	مجموع الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة
		نسبة الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة إلى مجموع الأسهم الصادرة
٥,٩%	٥,٩%	

شكر وتقدير

كما ينتهز مجلس الإدارة، بالأصالة عن نفسه، ونيابة عن السادة المساهمين، هذه الفرصة ليرفع خالص تقديره وشكره إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المفدى، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء الموقر، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد الأمين نائب القائد الأعلى، وإلى جميع الوزارات وإدارات المملكة وهيئاتها، ويخص بالشكر وزارة المالية ومصرف البحرين المركزي على دعمهم المتواصل ومساندتهم المستمرة للبنك.

كما يتقدم مجلس الإدارة أيضاً بخالص الشكر والتقدير إلى موظفي البنك على إخلاصهم وتفانيهم في العمل، مما كان له عظيم الأثر فيما حققه البنك من إنجازات طيبة وإلى جميع زبائننا وأصدقائنا على حسن تعاونهم وثقتهم المستمرة في بنك البحرين الوطني.

عبدالله علي كانو
رئيس مجلس الإدارة

٢١ يناير ٢٠١٠

التوصيات المقترحة

إستناداً إلى النتائج المذكورة أعلاه، فقد قُتِر مجلس الإدارة التقدم بتوصية إلى السادة المساهمين للموافقة على التخصيصات التالية:

دينار بحريني

٤٨,٢٤٥,٠٨٥	الأرباح المستبقاة المعدلة كما في ١ يناير ٢٠٠٩
(٢٥,٤١٤,٩٤٢)	تخصيصات عام ٢٠٠٨
٤٢,٨٢٢,١١٤	صافي إيرادات عام ٢٠٠٩
٦٥,٦٥٢,٢٥٧	المجموع
٢٧,٢١٦,٠٠٠	أرباح أسهم نقدية (٣٥٪)
٢,١٤١,١٠٦	هبات وتبرعات
٣٥,٠٠٠	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
	أرباح مستبقاة مرحلة بعد
٣٥,٩٤٥,١٥١	تخصيصات عام ٢٠٠٩
٦٥,٦٥٢,٢٥٧	المجموع

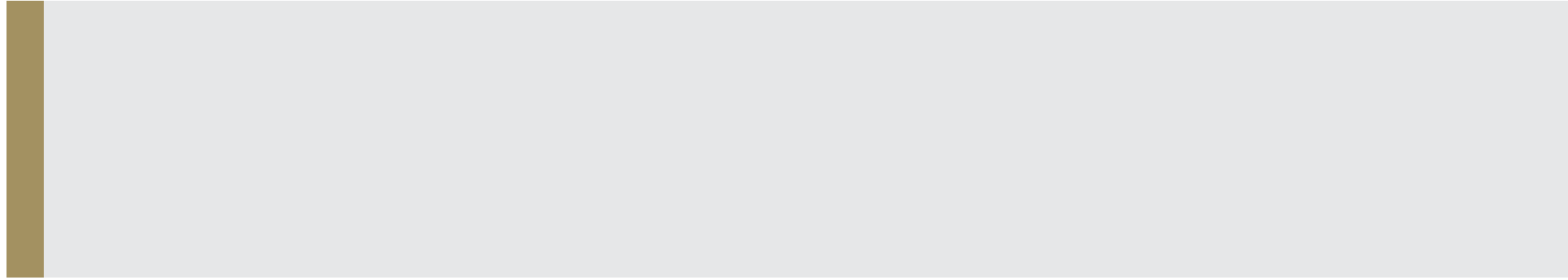
الهبات والتبرعات

في إطار واجبنا نحو المجتمع وضمن الأعمال الخيرية التي نقوم بها، وبالإستناد إلى هذا المبدأ، فإن مجلس الإدارة يتقدم هذا العام بتوصية لتخصيص مبلغ ٢,١٤١,١٠٦ دينار بحريني لبرنامج الهبات والتبرعات. ويمثل هذا المبلغ نسبة قدرها ٥٪ من صافي أرباح عام ٢٠٠٩ القابلة للتوزيع. وبهذا يرتفع مجموع المخصصات في إطار هذا البرنامج منذ بدايته في عام ١٩٨٠ إلى ٢٤,٩٧ مليون دينار بحريني.

هذا وتجدر أن المزيد من التفاصيل لبرنامج الهبات والتبرعات وحول دور ومسئوليات البنك في المجتمع في باب منفصل من هذا التقرير السنوي.

حصى أعضاء مجلس الإدارة

يبين الجدول التالي التفاصيل الخاصة بحصى أعضاء مجلس الإدارة في رأسمال بنك البحرين الوطني والتي تشمل أيضاً الحصى في أسهم البنك التي تملكها زوجاتهم أو أبنائهم أو أسهم بنك البحرين الوطني المملوكة من قبل أي شخص وتكون خاضعة لإشراف عضو مجلس الإدارة.



ونحن نؤمن بأن طرق واساليب تحقيق النتائج توازي أهمية النتائج بحد ذاتها. لذا فإن التزامنا بهذا المبدأ هو الأساس لعملية المحافظة على سمعة مؤسستنا وثقة الأطراف ذوي العلاقة بالبنك. ويعمل البنك جاهداً لتحقيق أعلى المعايير في كل ما يقوم به لصالح زبائننا ومجتمعنا والذي يعتمد عليه الازدهار المستقبلي لمؤسستنا.

ويعتقد البنك بأن الالتزام بمثل هذه المعايير عالية المستوى من قبل إدارة البنك قد ساهم وبشكل فعّال وكبير في تعزيز المردود لمساهميننا على المدى البعيد وأتاح كذلك لزبائن البنك وأطراف التعامل والمساهمين وأجهزة الرقابة والموظفين ووكالات التصنيف درجة عالية من الثقة في البنك وحقق التوازن الصحيح والمناسب بين هدف البنك، وهو تحقيق نمو على المدى الطويل وبين الأهداف ذات المدى القصير. وقدّم للبنك محفظة من الموجودات المناسبة وساهم في خلق قاعدة قوية من الزبائن وقدّم نوعية ممتازة من مصادر الدخل المتنوعة وأتاح الوسائل الكفيلة لمواجهة الدورات والتحوّلات الاقتصادية وحالات عدم الاطمئنان. وقد وضع مجلس الإدارة المعايير والمستويات الأخلاقية المتضمنة لدرجة عالية من عدم قبول أية حالات من الممارسات الخاطئة وحالات الاحتيال والسلوك غير الأخلاقي وقد ضمن ذلك للبنك درجة فائقة من الالتزام بالأنظمة والقوانين.

ومن خلال الدور الذي يمارسه باعتباره الهيئة المنظمة الرئيسة للبنك، فإن مجلس إدارة بنك البحرين الوطني يقوم بالإشراف على شئون البنك وهو يعمل جاهداً على تحسين وتطوير الممارسات القوية الخاصة بتنظيم وإدارة البنك. ويتم تقديم تقرير عن أداء أعمال البنك، وذلك بشكل منتظم إلى مجلس الإدارة. ويتم متابعة تطور الأداء مع المقارنة بالميزانية والخطط الموضوعة والفترات السابقة وذلك بشكل مستمر ودقيق، بينما يتم إعداد البيانات والمعلومات المالية باستخدام السياسات المحاسبية، وذلك بشكل مستمر. وهذه السياسات المحاسبية متفقة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وقد تم وضع اللوائح والأنظمة المتعلقة بالتنشغيل والرقابة من أجل تسهيل عملية إنجاز المعاملات بشكل كامل ودقيق وسريع، وذلك من أجل المحافظة على موجودات البنك.

أما فيما يتعلق بمراقبة أنظمة الرقابة في البنك فأنها تتم من قبل إدارة الرقابة الداخلية. ويشمل ذلك تقييم المخاطر والرقابة في كل وحدة تشغيل حيث يتم تقديم تقارير عن نتائجها إلى لجنة التدقيق.

ويقوم مدققو الحسابات الخارجيون بمراجعة أنظمة الرقابة الداخلية إلى الحد الذي يحتاجونه وذلك لتكوين الرأي الذي يعبرون فيه عن البيانات المالية. وبالإضافة إلى عملية التدقيق السنوية لأعمال البنك، كما يقوم مدققو الحسابات بمراجعات فصلية للأسس التي تعتمد عليها العملية والإجراءات المستخدمة كأساس لإعداد البيانات المالية الفصلية للبنك. ويتم نشر هذه البيانات لاحقاً في الصحف المحلية وفي موقع البنك الإلكتروني وذلك وفقاً للاشتراطات الرقابية.

ولدى البنك هيكل إداري يحدد بوضوح القواعد والمسئوليات العامة لكل إدارة. وضمن الهيكل الإداري توجد ثمان لجان يرأسها الرئيس التنفيذي وهي مسؤولة عن تطوير الأعمال والتخطيط وإدارة الائتمان وإدارة المخاطر وإدارة الموجودات والمطلوبات وتقنية نظم المعلومات والموارد البشرية والهبات والتبرعات الخيرية.

يعتقد البنك بأن الالتزام بمثل هذه المعايير عالية المستوى من قبل إدارة البنك قد ساهم وبشكل فعّال وكبير في تعزيز المردود لمساهميننا على المدى البعيد